

٦ - تطوير إدارة الدين :

§ يمثل الافتراض أحد العناصر الضرورية لتمويل الموازنة العامة للدولة، طالما ظلت مواردنا العامة لا تغطي حجم مصروفاتنا العامة والحاجة الملحة إلى زيادة مصروفاتنا بوصفها أساس للتنمية، ولتلبية احتياجات المواطنين من أجور ودعم ومعاشات وتعليم وصحة ومياه وصرف صحي وغيرها. وتسعى السياسة المالية في هذا الشأن إلى ضرورة تحقيق عاملين رئيسيين:

- تفعيل وتنمية الموارد العامة في الإطار القانوني السليم ومن خلال منظومة ضريبية تراعى الموازنة بين الأساس الاقتصادي والأساس الاجتماعي ، وتمنع التهرب وتحقق مبدأ رئيسياً هو "من كل حسب قدرته إلى كل حسب احتياجاته".

- تخفيض معدل الدين العام المحلى والخارجى منسوباً إلى الناتج المحلى الإجمالى، إذ لا يقف الأمر عند مجرد الزيادة الرقمية المطلقة، وإنما العبرة هى بالقياس الحقيقى لحجم الدين منسوباً إلى الناتج المحلى ، وطالما استطعنا أن نخفض نسبة الدين إلى الناتج سنة بعد أخرى ، فإن ذلك يعد أمراً مناسباً ومقبولاً اقتصادياً.

وفى سبيل تحقيق ذلك قامت وزارة المالية باتخاذ عدد من الخطوات لتطوير إدارة الدين العام :-

أ- تدريب الكوادر الفنية فى وزارة المالية لتفعيل قدرتها على إدارة الدين العام وإثباته فى السجلات ومن خلال نظام آلى مربوط مع البنك المركزى المصرى.

وفى هذا الإطار تم الاتفاق مع إدارة الدين بالأنكتاد UNCTAD لوضع برنامج عالمى يسمى DMFAS لتطبيقه فى وزارة المالية وهو نظام مستخدم فى ٦٥ دولة على مستوى العالم يفى باحتياجات إدارة الدين العام المصرى وتدعيم قدرتها على إدارته.

ب- تطوير متوسط عمر الدين القابل للتداول من ٠,٨ سنة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٤ إلى حوالى عامين فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، وذلك بتكثيف إصدارات الأذون طويلة الأجل والسندات الحكومية حتى يتم تفادى الآثار السلبية لتذبذب أسعار الفائدة على تكلفة الدين العام.

ج- إصدار جدول زمني ربع سنوي منتظم (Financing Calendar) لإصدارات الأذون والسندات على الخزانة العامة بما يساعد على تنظيم التعامل فى أدوات الدين العام وزيادة الإقبال عليها.

د- إصدار أول سند مقوم بالجنية المصري فى يولييه ٢٠٠٧ بقيمة اسمية قدرها ٦ مليار جنيه مصري فى الأسواق الدولية (Global Notes) بعائد قدره ٨,٧٥٠% واستحقاق يوليو ٢٠١٢ وقد وصلت الطلبات على هذا السند إلى حوالى ١٦ مليار جنيه مصري مما يؤكد ثقة المستثمرين فى الاقتصاد المصري.

هـ- وتعمل إدارة الدين العام حالياً على إصدار الدفعة الثانية من هذه السندات الدولية والتي من المنتظر أن تصدر عند استقرار الأسواق المالية العالمية، والجدير بالذكر أن هذه السندات سوف تكون مسجلة لدى هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) مما يؤدي إلى توسيع قاعدة المستثمرين مما يؤثر إيجابياً على سعر التكلفة.

و- ومن المنتظر أن يتم خلال عام ٢٠٠٩ تسجيل وإصدار بعض الأوراق المالية الحكومية من أذون وسندات خزانة من خلال غرفة التسوية الدولية (Euroclear)، مما يؤدي إلى رفع معدلات تداول الأوراق المالية الحكومية المصرية.

ز- الاتفاق مع البنك المركزي في يونيه ٢٠٠٨ على معالجة رصيد الحساب المجمد واستخدامه في إهلاك جانب من الدين العام المحلي مما ساعد ليس فقط على تخفيض هذا الدين وإنما ساهم أيضاً في تخفيض أعباء الفائدة عليه.

وفي ضوء ما تقدم، فقد تأكد التحسن النسبي الكبير في إدارة الدين العام وتخفيض معدلاته المنسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

§ ونظرة على تطور الدين العام في مصر ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات من ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وحتى نتائج السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، يتضح الخفض النسبي في هذا الدين على النحو التالي :

(بالمليار جنيه)

البيان	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧
إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة	٥٤٣,٩	٥٥٤,٨	٥٩١,٠	٥٩٩,٤
الدين الخارجي الحكومي	١٠٥,٤	١٠٨,٤	١١١,٢	١١٦,٧
إجمالي الدين لأجهزة الموازنة	٦٤٩,٣	٦٦٣,٢	٧٠٢,٢	٧١٦,١
نسبة إجمالي الدين المحلي إلى الناتج المحلي	%١٠١,٠	%٨٩,٨	%٨٠,٨	%٦٨,٩
نسبة إجمالي الدين المحلي والخارجي إلى الناتج المحلي	%١٢٠,٦	%١٠٧,٤	%٩٦,٠	%٨٢,٣

ويتضح من تطور الدين العام لأجهزة الموازنة أن نسبة هذا الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تتجه إلى الخفض سنة بعد أخرى ، وهو ما يعكس قدرة الاقتصاد المصري على استيعاب عبء الدين العام وتوظيفه توظيفاً صحيحاً لتمويل الخطة العامة للدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن المنتظر أن تستمر مؤشرات الدين المحلي في التحسن خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، أما بالنسبة لإجمالي الدين الخارجي فقد استمر أيضاً في اتجاهه النزولي نسبة للناتج المحلي حيث بلغ في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ نحو ٢١,٢% من الناتج المحلي أي ما يقرب من ٣٤,٥ مليار دولار.